

لنسخه word الكاملة القابلة للنسخ والتعديل على المنصة الرقمية www.alkhalil-lawyers.com هذه

نسخة للإطلاع فقط

اثبات جريمة السب و القذف

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ١٢٢

بتاريخ ١٩٥٧-٠٢-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم و يده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ١٢٢

بتاريخ ١٩٥٧-٠٢-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٤

متى كانت العبارات التى إعتبرتها المحكمة قذفاً و سباً ، قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى و البرقيات التى بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، و التى أترف فى التحقيق

و أمام المحكمة بإرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائماً بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٥٧/٠٢/٥)

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٧٣

بتاريخ ١٦-٣-١٩٧٠

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم: ١

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام ، يعد دفعاً جوهرياً ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى ، لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة و كان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الإسناد و أنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن و الأحقاد الشخصية . و لما كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا الدفع و لا إلى ما قدمه الطاعن من أدلة عليه ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد بما يسوغ الأخذ به أو إطراره أو إثبات سوء النية ، فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان و الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦٥٤

بتاريخ ٢١-٥-١٩٨٠

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم: ٢

من المقرر أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد إستثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط " الأول " أن يكون الطعن حاصلأً بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الإعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها " الثاني " ألا يتعدى الطعن

أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة " الثالث " أن يقوم الطاعن بإثبات كل أمر أسنده إلى المطعون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع و نجا الطاعن من العقاب أما إذا لم يتوافر و لو واحد منها ، فلا يتحقق هذا الغرض و يحق العقاب ، و كانت عبارات القذف موضوع الجريمة - المشار إليها بمدونات الحكم المطعون فيه - لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أى بصفته فرداً فإنه لا يجوز إثباتها قانوناً ، و يكون دفاع الطاعن من أنه يتمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٣٠٢/٢ من قانون العقوبات بمقولة أنه قدم المستندات الدالة على صحة ما أسنده للمدعى بالحق المدنى من وقائع ليس من شأنه - بفرض صحته - نفي مسئولية الطاعن عن الجريمة التى قارفها و من ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير سند .

الطعن رقم ٢٦٢ . لسنة ٠١ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٣٤١

بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

يجب لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات أن تتوافر شروط منها حصول السب علناً أى فى محل أو محفل عمومى ، فإذا إقتصر الحكم على ذكر أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدنى و كانت شهادة المدعى المدنى قاصرة على ذكر ألفاظ السب بدون بيان المحل الذى حصل فيه السب و هل هو عمومى أو خصوصى كان الحكم باطلاً واجباً نقضه .

الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ١٦١

بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٣٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

إذا لم يثبت المتهم واقعة القذف المنسوبة إليه و لم يطلب من محكمة الموضوع إثباتها ثم طلب محاميه إلى محكمة النقض احتياطياً في حالة نقضها الحكم أن تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة القذف متذرعاً لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه و بين أحد المجنى عليهم فمثل هذا الطلب لا يمكن إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . خصوصاً إذا كان ظاهراً أن محامى المتهم قد إستنفذ كل ما كان لديه من الدفاع و لم يكن في مرافعته أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في إستطاعته إثبات واقعة القذف المعزوة إليه .

الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ١٦١

بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٣٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٤

إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل للخوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البحث لا يكون منتجاً ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معاً للإعفاء من العقاب .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٣ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٣٣)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٧٤

بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٣٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

إن الإثبات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها ، أى عبارة " و ذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات " . و تلك الأحكام التى تشير إليها تلك العبارة هى الأحكام الخاصة بالظعن الجائز فى أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية و بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف .

الظعن رقم ١٥١٩ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٣٥٨

بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

حسن النية الذى إشتراط القانون المصرى توفره لدى القاذف تبريراً لظعنه فى أعمال الموظفين لا يكفى وحدة للإعفاء من العقاب ، و إنما يجب أن يقرن بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومى . فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيدته الإحتجاج بحسن نيته .

(الظعن رقم ١٥١٩ لسنة ٤ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٣٤)

الظعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٠٥ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٥٥٠

بتاريخ ٢٤-٠٢-١٩٣٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن القانون لم يقيد حق القاذف في إثبات ما قذف به بأى قيد ، بل هو يبيع له إثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية . و
إتخاذ أى قرار إدارى فى أمر معين لا يمنع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة و أنه قصد به المحاباة و
خدمة الأشخاص . و ليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايا القذف بأن تأخذ بالإعتبارات أو التأويلات
التي قد تدلى بها الجهة التي أصدرت تلك القرارات .

الطعن رقم ٩٨٣ . لسنة ٠٧ . مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ١٦٩

بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٣٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

ما دام الثابت أن المتهم كان سيئ النية فيما قذف به المجنى عليه بمعنى أنه لم يكن يقصد خدمة المصلحة العامة ، بل كان
الباعث الذى دفعه إلى ذلك هى الأحقاد الشخصية فهذا يكفى لإدانته و لو كان فى مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع
القذف . و إذا كانت عبارات القذف شخصية و ليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال إثبات صحتها .

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٧ ق ، جلسة ٢١/٣/١٩٣٨)

الطعن رقم ١٣ . لسنة ٠٩ . مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٣٨٤

بتاريخ ١٢-١٢-١٩٣٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

لا يقبل قانوناً من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا إذا كان القذف طعناً في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، و كان حاصلاً بسلامة نية و غير متعد لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . فإذا كان المجنى عليه وكيلاً لبنك التسليف الزراعي - الذي لا يؤدي إلا خدمات خاصة ، شأنه شأن سائر المصارف و المتاجر و المنشآت الحرة ، و الذي مهما كان مبلغ إتصاله بالحكومة ، فإن ذلك لا يخرج عن طبيعته الخصوصية و لا يخلع عليه نصيباً من السلطة العامة - فإنه لا يمكن إعتباره موظفاً عمومياً ، و لا يمكن أن يقبل من قاذفة أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذفه به .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٥

بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٤٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٥

بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٤٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

إن القانون صريح في المادة ٣٠٢ ع في أن صحة الوقائع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون لها تأثير في نفي الجريمة عن المتهم إلا إذا كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة و لم يكون همه النيل من المجنى عليه و التشهير به .

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ ع صفحة رقم ٣١

بتاريخ ١٩٤٥-١٢-٢٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

متى كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإثبات صحة جميع الوقائع التي قذف بها المجنى عليه ، فإن تمسكه بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما قذف به و طريقة تقديمه لا يكون له من ورائه أية جدوى .

الطعن رقم ٠٦٢٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٩

بتاريخ ١٩٣٠-٠٤-١٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

الإثبات المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ ع يقع على عاتق المتهم . فإذا طلب الدفاع عنه ضم ملف حكومي لإثبات الوقائع التي أسندت إلى الموظف المقذوف في حقه ، و لكن المحكمة قدرت أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكومي شيئاً من هذه الوقائع فرفضت طلب الضم احتراماً لمبدأ فصل السلطات و ضمناً بنفوذها أن تبذله فيما رأت أنه لا يجدى ، و لم تكن في تقديرها بعيدة عن محجة الصواب أو مقتضى العقل فلا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرفض بحجة أنه قد ترتب عليه إخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٧١٥ . لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٢٦٤

بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٣١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

لا يعتبر المحامي في أداء واجبه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عمومية ، فلا يسوغ إثبات حقيقة ما أسند إليه من وقائع القذف .

(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٣١)

الطعن رقم ٧٥٦ . لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٢٨٩

بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٣١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

إذا كان المجنى عليه في القذف غير موظف فلا يقبل من القاذف إقامة الدليل على صحة ما قذف به .

الطعن رقم ١٠٤٦ . لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ ع صفحة رقم ٦٧٧

بتاريخ ٢٢-٠٤-١٩٩١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب والقذف

فقرة رقم : ٢

إن الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " يجب على المتهم بإرتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم المحقق عند أول إستجواب له و على الأكثر في الخمسة أيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة و إلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة و بدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة العامة و المدعى بالحق المدني بيان الأدلة في الخمسة أيام التالية لإعلان التكليف بالحضور و إلا سقط حقه في إقامة الدليل . لما كان ذلك و كانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أجازت للقاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به في الحالة المبينة في الفقرة الثانية منها و هي الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة إذا ما حصل القذف بحسن نية و كان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة و ذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية على نحو ما سلف بسطه ، و كان إنقضاء هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق في إقامة الدليل لإثبات وقائع القذف بحسابه جزاء إجرائياً على عدم ممارسة الحق في مباشرة العمل الإجرائي خلال المدة التي حددها القانون .

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٦٧٧

بتاريخ ١٩٩١-٠٤-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة السب والقذف

فقرة رقم : ٣

لما كان الحكم المطعون فيه على نحو ما سلف بيانه قد سلم بسقوط حق المطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المكدوف بها لفوات المواعيد المقررة في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه عاد و قبل منه مستندات و سمع شهوداً على صحة وقائع القذف قولاً منه أنه يجوز له إثبات وقائع القذف بكافة طرق الإثبات . فإن ما تردى إليه الحكم من سماحه للمطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المكدوف بها و إتخاذها أساساً لقضائه ببراءة المطعون ضده و رفض الدعوى المدنية على الرغم من تقريره - بسقوط الحق في إقامة الدليل لفوات المواعيد

المقررة في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية و على الرغم من أن ما سلكه إنما هو في حقيقته تمكين المطعون ضده من إقامة الدليل عى صحة وقائع القذف و التي سبق للحكم أن قرر بسقوط حقه في إقامتها - فضلاً عن خطئه في فهم القانون - يكون قد ران عليه عوار التناقض و التضارب - الذي يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه و الإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة لهذا الطاعن و كذلك الطاعن الآخر " " و ذلك لوحدة الواقعة و حسن سير العدالة دون ما حاجة لبحث باقي أوجه طعنهما

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٢/٤/١٩٩١)

اثبات جريمة القذف

الطعن رقم ٢٦١ . لسنة ٢٢ مكتب فني ٠٣ . صفحة رقم ١٠٢٨

بتاريخ ١٩٥٢-٠٦-٠٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة القذف

فقرة رقم : ١

إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل هي يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود و قرائن الأحوال .

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٠٥ . صفحة رقم ٣٤٩

بتاريخ ١٩٥٤-٠٢-١٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اثبات جريمة القذف

فقرة رقم : ١

إن عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب ، إذ أن حجية المحضر قاصرة على ما ورد به ولا تمنع إثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .

أركان جريمة السب و القذف

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٢٥

بتاريخ ١٩٨٧-١٠-٢١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : أركان جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

قضاء الحكم المطعون فيه بمعاينة الطاعنة بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوع و هي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب التي دانها بها - و هي ليست من الجرائم التي ينصرف إليها القيد الوارد في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - ما دام أن الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب و القذف و السب معاً . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الإعادة .

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

أركان جريمة القذف

الطعن رقم ٣٧٩ . لسنة ٥٤ . مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٩٧

بتاريخ ١٩٣٤-٠٣-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اركان جريمة القذف

فقرة رقم : ٢

ليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف ، ما دامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تنجح عقلاً ما إرتأته في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٤ ق ، جلسة ١٩/٣/١٩٣٤)

اركان جريمتى السب والقذف

الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ مكتب فى ٤٢ صفحة رقم ٣٤

بتاريخ ١٩٩١-٠١-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اركان جريمتى السب والقذف

فقرة رقم : ٢

من المقرر أن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو بإستعمال المعارض التي توهم إليه و هو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذي إعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره و المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ما دام أنه لا يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم و لا يمسح دلالة الألفاظ التي يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي إستخلصه الحكم و تسميتها بإسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الإستخلاص المنطقى الذي يتأدى إليه الحكم من مقوماته المسلمة .

الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٤

بتاريخ ١٩٩١-٠١-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اركان جريمتى السب والقذف

فقرة رقم : ٣

لما كانت المحكمة قد بينت مضمون ألفاظ السباب التى بدرت من المتهمين للمجنى عليها على النحو المار ذكره فيما سلف و كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن المتهمين قد إعتديا على المجنى عليها بالسب العلنى فى الطريق العام بتوجيه العبارات التى أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع فى الطريق العام و هو مكان عمومى بطبيعته بما يتوافر به ركن العلانية قانوناً .

الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٤

بتاريخ ١٩٩١-٠١-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : اركان جريمتى السب والقذف

فقرة رقم : ٤

من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم القذف و السب و الإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - و لا حاجة فى هذه الحالة إلى الإستدلال عليه بأكثر من ذلك فإن منعى الطاعن الأول على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

استعمال حق الدفاع فى جريمتى السب و القذف

الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٣٤

بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٨٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جرميتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على أنه : " لا تسرى أحكام ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ على ما يسنده أحد الخصوم لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية " و كان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكاً لمحكمة الموضوع ، و كانت المحكمة الإستئنافية قد رأت أن العبارات التي تضمنتها صحيفة المعارضة التي رفعها المدعى عليه " المطعون ضده " و الغرض الذي سيقت من أجله إنما تتصل بالنزاع القائم و بالقدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه و إنتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارة مما تمتد إلى حماية القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف و براءة المتهم مما أسند إليه و برفض طلب التعويض تأسيساً على تعلق تلك العبارات بالخصومة و مناسبتها لسياق الدفاع و مقتضياته لا يكون قد أخطأ في شيء .

الطعن رقم ٠٠١١ لسنة ٠١ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٣٣٤

بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جرميتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

محل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن يقع الإفتراء بالقذف أو السب من الخصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية فلا تطبق هذه المادة في حالة ما إذا وقع الإفتراء على شخص لم يكن خصماً في القضية الحاصلة فيها المرافعة و كان حصوله بمذكرات وزعت على الجمهور بعد إتمام المرافعة .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٢٧

بتاريخ ١٠-٦-١٩٤٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يبيده الخصم في عريضة الدعوى ، إذ المقصود من الإعفاء الوارد في هذه المادة هو إطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم . ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم و أوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الإعفاء . و لا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فإن نظر الدعوى أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما جاء في عريضتها .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠ ق ، جلسة ١٩٤٠/٦/١٠)

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٢٧

بتاريخ ١٠-٦-١٩٤٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات و إن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب و القذف على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهياً أو تحريرياً مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، إذ هذه العريضة إنما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة من الأدلة التي يستند إليها المدعى ، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصوداً بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي إقتضى حق

الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه أو إعتباره . فإذا كانت المحكمة قد إعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكوناً لجريمة السب ، و أدانت من صدرت عنه على إعتبار أن الإعفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشمل له لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة ، وإنما قصد بإعلان العريضة بما حوته مجرد إيلاء المدعى عليه و النيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت .

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٠ ق ، جلسة ١٠/٦/١٩٤٠)

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٧

بتاريخ ١٩٤١-٠٢-١٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

يشترط للإنتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف أو السب التي إستعملت في المدافعة عن حق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق . و الفصل في ذلك متروك لقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من العبارات التي أبديت و الغرض الذى قصد منها .

(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١١ ق ، جلسة ١٠/٢/١٩٤١)

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٢٢

بتاريخ ١٩٤١-٠٥-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الحالية التي تنص على إعفاء الخصوم من العقاب على ما يسندونه بعضهم إلى بعض أمام المحاكم يتناول حكمها ما يبديه الخصم أثناء التحقيق في سبيل الدفاع عن نفسه في التهمة التي يحقق معه فيها . و ذلك لأن ما جاء في هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لقاعدة عامة هي حرية الدفاع في حدوده التي يستلزمها ، فيدخل في ذلك ما يدلى به المتهم أمام النيابة من عبارات القذف و هو يفند لها التهمة التي وجهتها إليه .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ١١ ق ، جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٩

بتاريخ ٢٣-٠٣-١٩٤٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد إستلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولاً عنه طبقاً للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات . أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه و تجب مساءلته مدنياً عما وقع منه . و لذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبحثه من هذه الناحية و إلا كان حكمها مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٠٢

بتاريخ ٢٣-٠٤-١٩٤٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

يشترط للإنتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التى أسندها أحد الخصوم إلى خصمه فى أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق . و الفصل فى ذلك متروك لقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من فحوى العبارات التى قيلت و الغرض الذى قصد منها . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التى تضمنتها مذكرة المتهم ما كان ليقترضها مقام الدفاع عن حقه فى المعارضة المرفوعة منه فى أمر تقدير أتعاب الخبير المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون للمتهم وجه فى أن ينعى عليها أنها أخطأت فيما أرتأته من ذلك .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢٣/٤/١٩٤٥)

الطعن رقم ٧١٥ . لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٢٦٤

بتاريخ ١٩٣١-٠٣-١٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعى : استعمال حق الدفاع فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

يشترط لتطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن تكون عبارات القذف و السب التى استعملت فى المدافعة عن الحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع .

الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ مكتب فى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٨

بتاريخ ١٩٨٧-٠٥-١٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعى : استعمال حق الدفاع فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

لما كان الحكم قد حصل أقوال الطاعن من تحقيقات الشكوى رقم بما مؤداه أنه إكتشف أثر دخوله بزوجه المدعية بالحقوق المدنية إنها ثيب و جحد نسب مولودها إليه و كان القذف هو إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من نسبت إليه أو إحتقاره ، و كان ما أورده الحكم من عبارات قالها الطاعن يعد قذفاً في حق المدعية بالحقوق المدنية ، فإن منعه في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، و لئن كان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، يستوى أن تصدر العبارات - التي تتضمن قذفاً - أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، إلا أن الدفع بإباحة الفعل إستناداً إلى توافر حق الدفاع هو دفع قانوني يخالطه واقع ينفي التمسك به أمام محكمة الموضوع و لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضي تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٨٧)

افشاء الاسرار

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٥

بتاريخ ١٩٤٠-١٢-٠٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي :

فقرة رقم : ١

لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على إفشاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر . فإذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون في إعطاء هذه الشهادة إفشاء سر معاقب عليه .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٩/١٢/١٩٤٠)

الحكم في جريمة السب والقذف

الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٢٣

بتاريخ ١٩٩١-١٢-١٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الحكم في جريمة السب والقذف

فقرة رقم : ١

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ، أن الطاعن لم يدفع بتخلف ركن العلانية ، فإنه لا على المحكمة إن هي سكتت عن التحدث عن توافر هذا الركن على إستقلال في حكمها ما دامت الوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر لجريمتي القذف و العلانية على ما هو معرف به في القانون ، و من ثم يكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية

الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٩٠

بتاريخ ١٩٩١-١٢-٣١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية

فقرة رقم : ٢

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك بحسن نيته فيما أبلغ به و بصحة الوقائع التي أسندها إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، و كان هذا الدفع في جريمة القذف في حق شخص ذي صفة نيابية -

المطعون ضده - يعد دفاعاً جوهرياً لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغيير وجه الرأي لأن القاذف في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة و كان من جهة أخرى حسن النية ، بأنه كان يعتقد صحة الإسناد و أنه يقصد إلى المصلحة العامة لا إلى إشفاء الضغائن و الأحقاد الشخصية .

الركن المادى لجريمة السب

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١١٣

بتاريخ ١٩٥٤-١٠-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

ما دامت عبارات السب التى أثبتتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشاً للشرف و الإعتبار فلا موجب للتحديث صراحة و إستقلالاً عن القصد الجنائى لديه .

الطعن رقم ٠٠٣٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦٣٢

بتاريخ ١٩٦٣-١٠-٢١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، و لا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدنى علناً و تظمن سبه طعناً في عرضها و خدشا سمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة يكون صحيحاً .

الطعن رقم ٠٣٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٨٧

بتاريخ ١٩٦٥-١١-٠٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى و لا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة .

الطعن رقم ٠٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤

بتاريخ ١٩٧٢-١١-١٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، و لا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة . ولما كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بقوله إنها " تخلص فيما أبلغ به و قرره المجنى عليه من أنه أثناء قيامه بعملية مراجعة حسابات جمعية بنى عياض التعاونية حضر المتهم و طلب منه صرف مستلزمات زراعية ، فلما طالبه ببعض البيانات و الأوراق اللازمة

إعتدى عليه بالقول بعبارات " إنت صفتك إيه علشان تطلب هذه الأشياء أو لأصغى إليك " ، و كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى إلى أن الألفاظ التي وجهها الطاعن إلى المجنى عليه تنطوى على معنى الإهانة في الظروف و الملابس التي إستظهرتها في حمكها ، وهو ما لم يخطئ في تقديره ، فلا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٠٩٨٥ . لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٤٨

بتاريخ ١٩٧٤-١٠-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

يشترط للعقاب على السبب المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد إبتدر المجنى عليه بالسب أى ألا يكون قد ألجىء إلى السب رداً على سب موجه إليه ، مما يعتبر معه الإستفزاز عذراً مبرراً للسب في هذه الحالة . و لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما ورد في الرسالة موضوع الإتهام لم يخرج عما يقتضيه المقام و يتلزم مع حق المطعون ضده - بوصفه نائباً لرئيس الجهة الدينية و المنوط به الرد على ما يوجه إليها - في الرد على ما تضمنته رسالة كانت قد صدرت من الطاعن و موجهة إلى أشخاص معينين هم بذواتهم الذين وجهت إليهم الرسالة موضوع الإتهام و تتضمن عبارات فيها تهجم على رئيس تلك الجهة الدينية و ينسب إليه فيها إرتكاب أفعال و تصرفات تسيء إلى الجهة المذكورة و يدعو فيها إلى إتخاذ إجراءات معينة في هذا الصدد ، و كان الحكم لم يخطئ في فهم مدلول عبارات الرسالة الأخيرة و إلزام التطبيق القانونى الصحيح كما صار إثباتها في الحكم و قد خلا من التناقض الذى يعيبه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٠٠٤٢ . لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٧٥

بتاريخ ١٩٧٥-٠٢-١٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو بإستعمال المعاريض التى تؤمى إليه ، و هو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذى إعتبر السب كل إصاق لعب أو تعيير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخذش سمعته لدى غيره .

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب فى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩

بتاريخ ١٩٧٦-٠٣-٢٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٦

إن تهمة السب ثابتة في حق المستأنف في العبارات الواردة في مذكرة دفاعه المقدمة في الدعوى رقم مستعجل القاهرة ، و التى أقر أمام محكمة أول درجة بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بصدورها عنه و مسئوليته عما جاء بها ، و التى أستند فيها إلى المدعى بالحق المدنى أنه " كان يعمل بالسلك القضائى ثم إنحرف نحو الجريمة ففصل من عمله و أراد أن يشتغل بالمحاماة فأبّت لجنة القيد أن ينضم إلى صفوف المحامين نصاباً عالمياً " - و هى عبارات تنطوى على خدش الشرف و الإعتبار و قد توافر ركن العلانية قانوناً بتقديم المذكرة للمحكمة و تدوالها بين أيدى الموظفين كنتيجة حتمية لإيداعها ملف الدعوى .

الطعن رقم ٠٠٧٨ لسنة ٠١ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٤٤٢

بتاريخ ١٩٣٢-٠١-٢٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب فى عبارتها الأولى على كل سب مشتمل على إسناد عيب معين و فى العبارة الثانية على كل سب مشتمل على خدش الناموس أو الإعتبار بأى كيفية كانت . و مراد الشارع من عبارة الإسناد هنا إنما هو لصق عيب أخلاقى معين بالشخص بأى طريقة من طرق التعبير . فمن يقول لغيره " ما هذه الدسائس " و " أعمالك أشد من أعمال المعرصين " يكون مسنداً عيباً معيناً لهذا الغير خادشاً للناموس و الإعتبار و يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع لا بمقتضى المادة ٣٤٧ .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ١ ق ، جلسة ٢٥/١/١٩٣٢)

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٨٩

بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٣٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

قول شخص لمأمور مركز حال إجتماع عام بمكتبه " أنا مش أشتغل فى الدار بتاعتك " مقترناً هذا القول بالإشارة باليد فى وجه المأمور يكفى لتكوين جريمة الإهانة المبينة فى المادة ١١٧ من قانون العقوبات . فإذا إقتصرت الحكم الإستئنافية على إثبات هذه العبارة مقترنة بالإشارة باليد فى الظروف التى حدثت فيها و كانت هذه العبارة هى بعض ما أسند إلى المتهم صدوره - على ما هو ثابت بالحكم الابتدائى - فإن عدم ذكر باقى الألفاظ المنسوب صدورها إلى المتهم و المدونة فى الحكم الابتدائى لا يعد قصوراً فى بيان الواقعة .

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ١٦

بتاريخ ١٤-١١-١٩٣٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

السب العلنى غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب ، متى كان خادشاً للناموس و الإعتبار أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ ، و ذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض . و من قبيل هذا السب قول واحد لآخر فى الطريق العام " يا ابن الكلب " .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ ق ، جلسة ١٤/١١/١٩٣٢)

الطعن رقم ٨٦٣ . لسنة ٠٣ . مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ١٠٩

بتاريخ ١٦-٠١-١٩٣٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

إن النص الفرنسى للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عبر عن القذف المغلظة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنأ فى " شرف العائلات " "Honneur des familles" . و هذا التعبير ورد أيضاً بالنسخة الفرنسية للمذكرة الإيضاحية ، و ورد بالنص العربى لتلك المذكرة أنه المتضمن طعنأ فى " أعراض العائلات " . و إذن فمن الواجب فهم النص العربى للفقرة المذكورة على هذا الإعتبار ، و أن ظرف التشديد الذى أتى به هو كون الطعن حاصلأ فى أعراض العائلات . و مثل ذلك تماماً السب المتضمن طعنأ فى " الأعراض " المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٦٨

بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٣٤

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم: ٢

لقاضى الموضوع كامل السلطة فى الموازنة بين ما يتبادلته الخصمان من ألفاظ السب و عبارات القذف و تقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك و تكافؤ فى السيئات يقتضى رفض ما يدعيه أحدهما قبل الآخر من التعويض المدنى أم لا .

(الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣ ق ، جلسة ١٩٣٤/٢/١٩)

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٥٩٤

بتاريخ ٢٧-٠٤-١٩٣٦

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم: ١

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعنًا فى الأعراض ، كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنًا فى الأعراض . وقد عبر بالفرنسية عن الطعن فى الأعراض فى كلتى المادتين بتعبير واحد (L honneur de Familles) . و لا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ماساً بالكيان العائلى جارحاً لشرف الأسرة خادشاً لناموسها . أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبه على شخص الرجل وحده و تتناول المساس بشرف عائلته فيتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية . من هذا القبيل سب إنسان بألفاظ " يا معرض يا فواحشى " فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما يمس شرف العائلة و ليس فيها ما يجرى غير المسبوب وحده .

(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٦ ق ، جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧)

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٦

بتاريخ ١٩٣٧-٠٥-٣١

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: الركن المادي لجريمة السب

فقرة رقم ١:

إذا حكم ابتدائياً بمعاقبة متهم على السب الذي صدر منه للمجنى عليه و ألزم بتعويض له ، و رأت المحكمة الإستئنافية أن المتهم و المجنى عليه تبادلا عبارات السب بل أن المجنى عليه كان هو البادئ ، و أن ألفاظ السب التي صدرت منه كانت أقذع في خدش الناموس و أشد في الإهانة ، فأيدت الحكم بالنسبة للعقوبة و ألغته بالنسبة للتعويض المحكوم به لعدم أحقية المجنى عليه فيه ، فليس فيما فعلته من هذا أي تناقض ، لأن الأسباب التي رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تتنافى مع الأسباب التي قام عليها العقاب على السب .

و لا يصح القول بأن المحكمة ما كان يجوز لها من تلقاء نفسها أن ترفض الدعوى المدنية إعتماً على المقاصة لتبادل عبارات السب من الطرفين مع أن المتهم لم يطلب هو أيضاً الحكم بتعويض عن السب الواقع عليه . و ذلك لأن أساس رفض الدعوى المدنية لم يكن المقاصة بل هو إنتفاء مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الذي لحق المجنى عليه لأنه هو الذي بدأ بالسب فتسبب في حصول ما وقع عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٧ ق ، جلسة ١٩٣٧/٥/٣١)

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٣

بتاريخ ١٩٣٧-١٠-٢٥

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: الركن المادي لجريمة السب

فقرة رقم ١:

ليس الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة و ما يعتبر منه مخالفة كون الأول يشتمل على إسناد عيب أو أمر معين ، و كون الثاني يشتمل على مجرد ما يחדش الناموس و الإعتبار ، بل إن العبرة في ذلك بالعلانية و عدمها . فكل سب خادش للشرف و الإعتبار يعتبر جنحة متى وقع علانية و لو لم يكن مشتملاً على إسناد عيب أو أمر معين ، و كل سب يقع في غير علانية فهو مخالفة و إن إشتمل على إسناد عيب معين.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٤

بتاريخ ١٩٣٨-٠٤-١٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب و ظروف حصوله و الملابس التى إكتنفته إذا أحتاط الجانى فلم يذكر إسم المجنى عليه صراحة في عباراته . و متى إستبأنت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٨ ق ، جلسة ١٩٣٨/٤/١٨)

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١

بتاريخ ١٩٣٩-١١-٢٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

إن إدانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة إعتماًداً على أقوال المجنى عليه و أقوال شهوده و قول المتهم نفسه لا يعيها أن يكون بين بعض هذه الأقوال و بعض زيادة أو نقص في ألفاظ السب لأن المرجع في تعرف الحقيقة هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى و لا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٩ ق ، جلسة ٢٠/١١/١٩٣٩)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١٦

بتاريخ ٢٦-٢-١٩٤٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة السب

فقرة رقم : ١

يعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه المتهم للمجنى عليها في الطريق العام " رايحة فين يا باشا . يا سلام يا سلام . يا صباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما أنا أكلمك . إنت الظاهر عليك خارجة زعلانه . معلش " . فإن هذه الألفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها و إعتبارها و تجرح كرامتها .

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٢٦/٢/١٩٤٠)

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٦

بتاريخ ٢٠-٤-١٩٤٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

إن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنأ في عرضها .

(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٢ ق ، جلسة ٢٠/٤/١٩٤٢)

الطعن رقم ١٨٩ . لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٨

بتاريخ ١٩٤٣-٠١-٠٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل فى مواجهة المجنى عليه ، بل إن السب إذا كان معاقباً عليه متى وقع فى حضرة المجنى عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجباً للعقاب إذا حصل فى غيبته .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٤/١/١٩٤٣)

الطعن رقم ١٠١٥ . لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٨٢

بتاريخ ١٩٤٤-٠٥-٠٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

إن عبارة " طعنأ فى الأعراض " التى كانت واردة فى المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد إستبدلت بها فى المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر فى سنة ١٩٣٧ عبارة " طعنأ فى عرض الأفراد أو خدشأ لسمعة العائلات " . وقد أريد بإضافة كلمة " الأفراد " - على ما هو واضح فى المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة و الرجل على السواء . فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٨/٥/١٩٤٤)

الطعن رقم ٦٩٣ . لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٨١

بتاريخ ١٩٤٥-٠٤-٠٢

الموضوع : سب وقذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

ما دام المتهم قد أدين في جريمة السب العلنى المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن المجنى عليه هو الذى إبتدرة بالسب ، إن هذا الدفع لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التى أدين فيها هى جريمة السب غير العلنى المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ عقوبات .

(الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٤٥/٢/٤)

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٤٦

بتاريخ ١٩٤٥-١٠-٠١

الموضوع : سب وقذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

إن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعناً فى عرض النساء و خدشاً لسمعة العائلة . فمتى كانت الألفاظ التى أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن فى ذاتها طعناً من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الطعن فى عرضه أو خدش سمعة عائلته .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٤٥/١٠/١)

الطعن رقم ٥٥٥ . لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ١٦٣

بتاريخ ١٩٢٩-٠٢-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

السب سب دائماً لا يخرج عن هذا الوصف أى شئ و لو كان الباعث عليه إظهار الإستياء من أمر مكدر .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٩٢٩/٢/٧)

الطعن رقم ٩٣٠ . لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٢٤٦

بتاريخ ١٩٢٩-٠٣-٢٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ٢

الكاتب الذى ينسب لسفير دولة مسلمة الحط من كرامة دولته و عدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الخمر فى الحفلات الرسمية يكون مرتكباً لجريمة السب المتعمد الذى يحمل فى ذاته سوء القصد .

(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٩٢٩/٣/٢٨)

الطعن رقم ١١٩٧ . لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٢٦٩

بتاريخ ١٩٢٩-٠٤-١١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

يجب - لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات - أن يذكر بالحكم ألفاظ السب التى فاه بها المتهم . و لا يغنى عن ذلك مجرد الإحالة على محضر التحقيق لأن الحكم يجب أن يكون بذاته مظهراً للواقعة التى عاقب عليها و إلا تعين نقضه .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١١/٤/١٩٢٩)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٣٠٨

بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٢٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

خلو الحكم من بيان المحل الذى حصل فيه السب و من ذكر ألفاظ هذا السب يعيب الحكم و يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٦/٥/١٩٢٩)

الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٣٥١

بتاريخ ١٧-١٠-١٩٢٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

يجب على المحكمة إذا أدانت شخصاً متهماً بسبب على أن تثبت بحكمها الألفاظ التي إعتبرتها سباً كما يجب عليها تعيين المكان المدعى بوقوع السبب فيه . و لا يصح أن يكتفى بالحكم في إيراد ألفاظ السبب بقوله إنها الواردة بالمحضر ، لأن هذا مانع من إمكان تقديرها، و لا يكتفى في تعيين المكان المدعى بوقوع السبب فيه بذكر أنه بدائرة قسم كذا لأن هذا البيان لا يمكن من معرفة صفة هذا المكان أعام هو فتكون العلانية متوفرة أم خاص فلا تكون .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٧/١٠/١٩٢٩)

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٣٦١

بتاريخ ١٩٢٩-١١-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

يجب أن يكون الحكم بذاته مظهراً لواقعة الفعل المراد إعتبره جريمة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تكوينه للجريمة و عدم صحة ذلك . فإذا إكتفى بالحكم بأن ذكر أن السب " حاصل بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى " دون بيانها كان معيباً عيباً جوهرياً موجباً لنقضه .

(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٢٩)

الطعن رقم ٠٧٨٢ لسنة ٣٩ مكتب فى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٤

بتاريخ ١٩٦٩-١٠-٠٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب

فقرة رقم : ١

المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو بإستعمال المعاريض التي توهم إليه ، و هو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذي إعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره .

الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٧٧

بتاريخ ١٩٨٥-٠١-٢٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة السب

فقرة رقم : ١

من المقرر إن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو بإستعمال المعاريض التي توهم إليه و هو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذي إعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره . و المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ما دام أنه لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم و لا يمسح دلالة الإلفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي إستخلصه الحكم و تسميتها بإسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الإستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة ، لما كان ذلك و كان يبين من الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه أقام قضاء ببراءة المطعون ضدهما الثانية و الثالث من تهمتي القذف و السب المستدتين إليهما و رفض الدعوى المدنية المقامة قبل المطعون ضدهم من الطاعن تبعاً لذلك على قوله " أن ما نسب إلى المتهمين - المطعون ضدهم الثانية و الثالث - هو ورود بعض الألفاظ في مذكرة الدفاع كقولهما أنه تحايل و تواطأ و هي ألفاظ قانونية دارجة في العمل القانوني ، و هي فضلاً عن عدم توافر العلانية فيها لم يقصد من وراء ذكرها التشهير به " الطاعن " أو الحط منه " لما كان ذلك و كان الحكم قد أصاب وجه الحق في إعتبار هذه الألفاظ الواردة بمذكرة الدفاع دارجة في العمل القانوني و أنه لم يقصد من وراء ذكرها التشهير بالطاعن أو الحط من قدره ، يؤكد هذا المعنى تلك الألفاظ و منحها و المساق الطبيعي الذي وردت فيه ، و من ثم فإن ما وقع من المطعون ضدهم - بما فهم الأول و هو المحامي مقدم المذكرة - لا جريمة فيه و لا عقاب عليه . و إذ كان ما أورده الحكم على نحو ما سلف بيانه يكفي لحمل قضائه بالنسبة إليهم جميعاً ما دام الطاعن لا يدعي أن ثمة ألفاظ أخرى مغايرة أغفلها الحكم .

الركن المادى لجريمتى السب والقذف

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٤٣

بتاريخ ١٩٦٤-٠٥-١١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمتى السب والقذف

فقرة رقم : ٢

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، و هى لا تتقيد فى هذا الشأن بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها .

الشكوى فى جريمة السب والقذف

الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٢٧

بتاريخ ١٩٩١-٠٢-٢٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : الشكوى فى جريمة السب والقذف

فقرة رقم : ١

لما كانت الدعوى الجنائية قد حركت عن جريمة السب العلنى وهى من جرائم الشكوى بطريق الإدعاء المباشر ، و كان من المقرر أن للمجنى عليه المضرور الذى يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم و لو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الإدعاء المباشر فى خلال المدة التى تقبل فيها الشكوى و

المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية و هي ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها ، و كان الحكم المطعون فيه قد احتسب المدة المذكورة من تاريخ صدور قرار الإتهام من النيابة العامة في قضية أخرى و عدم شموله جريمة السب العلني التي رفعت عنها الدعوى الماثلة ضد الطاعن بطريق الإدعاء المباشر ، فإنه يكون قد جعل لبداية سريان مدة سقوط الحق في الشكوى واقعة أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة و بمرتكبها التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، و هو ما يتسع له وجه الطعن ، متعيناً نقضه . و إذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق لها أن تقدمت بشكوى عن الجريمة التي دين بها الطاعن خلال المدة القانونية و أثر ذلك في عدم سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة ، و هو ما تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٧/٢/١٩٩١)

القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٢٥١

بتاريخ ١٦-١-١٩٥٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

متى كانت العبارات المنشورة - كما يكشف عنوانها و ألفاظها و ما أحاط بها من علامات و صور - دالة على أن الناشر إنما رمى بها إلى إسناد وقائع مهيئة إلى المدعية بالحقوق المدنية هي أنها تشتغل بالجاسوسية لمأرب خاصة و تتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة و أنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فإن إيراد تلك العبارات بما إشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يغني المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة إفرنجية و أنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها ، فإن الإسناد في القذف يتحقق و لو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة و لو وقتية أو ظناً أو احتمالاً و لو وقتيين في صحة الأمور المدعاة .

الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ١٩ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٤٤١

بتاريخ ٢١-٣-١٩٥٠

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: القصد الجنائي في جريمتي السب والقذف

فقرة رقم: ١

ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب ، و ما دامت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشاً للشرف و مساساً بالعرض فإنه لا يكون ثمة ضرورة لأن تتحدث صراحة

و إستقلالاً عن القصد الجنائي ، إذ يكفي في السب أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه ، كما يكفي أن يكون القصد مستفاداً من ذات عبارات السب .

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٢٣٥

بتاريخ ٠٩-١٠-١٩٥٠

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: القصد الجنائي في جريمتي السب والقذف

فقرة رقم: ٢

القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، فما دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخدش الشرف و يمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ ق ، جلسة ٩/١/١٩٥٠)

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٣٦٢

بتاريخ ٢٨-٢-١٩٥٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة القذف قد أقامت ثبوت توفر ركن العلانية على أن البرقية المحتوية للقذف لم ترسل إلى وزارة التموين التابع لها الموظف المقذوف فحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام و أن تداولها بين أيدي المرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف إلخ . فهذا منها قصور إذ يجب لتوفر العلانية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، و ما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد إستظهرت توفر ذلك القصد .

(الطعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٩ ق ، جلسة ٢٨/٢/١٩٥٠)

الطعن رقم ٤١٣ . لسنة ٢٥ مكتب فني ٠٦ . صفحة رقم ١٠٣٣

بتاريخ ١٩٥٥-٠٥-٣٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٣

إن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

الطعن رقم ٣٢٠ . لسنة ٢٦ مكتب فني ٠٧ . صفحة رقم ٨٩٤

بتاريخ ١٩٥٦-٠٦-٢٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه و شقيقه تظهر المتهم و زوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما و ذلك بطريقة سرية داخل مظارييف مغلقة أو سلمها يدأ بيد دون إيصالها للجمهور و دون أن يكون لديه قصد الإذاعة و دون أن تتحقق العلانية في شأنها بأى طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير على مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٢/٦/١٩٥٦)

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٩١٠

بتاريخ ١٨-١١-١٩٥٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٣

البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكل إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٨/١١/١٩٥٧)

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٤٨

بتاريخ ٢٤-٠٣-١٩٥٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٣

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف و هو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المقدوف أو إحتقاره ، و لا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أى معتقداً صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، و هذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف ، و هذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها و مقذعة .

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ١٠٥٥

بتاريخ ١٩٥٩-١٢-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٧

إستقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية ، أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف و لخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير و التجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، و لا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف ، بل تجب إدانته حتى و لو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٩)

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٧

بتاريخ ١٩٦٢-٠١-١٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحديث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢١٨

بتاريخ ١٩٦٤-٣-٣٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

لا يمكن لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد إقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما إحتوته من وقائع القذف و وصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف إنتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، و يستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠)

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٨٧

بتاريخ ١٩٦٤-١١-١٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف و الألفاظ الماسة بالإعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضاً - و متى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه بإعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف .

الطعن رقم ٠٠٣٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٨٧

بتاريخ ١٩٦٥-١١-٠٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

القصد الجنائي في جرائم القذف و السب و الإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - و قد إستقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها النشر و تبين مناحيها ، فإذا ما إشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة و أخرى يكون القصد منها التشهير للمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين و تقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

الطعن رقم ٠٠٣٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٨٧

بتاريخ ١٩٦٥-١١-٠٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . و هو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة و هو سياسة توفير الأدوية و العقاقير الطبية في البلد و هو أمر عام يهم الجمهور . و لما كانت عبارة المقال تتلاءم و ظروف الحال و هدفها الصالح العام و لم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٦

بتاريخ ١٩٦٦-٠٢-٠٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٤

من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول و الإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

الطعن رقم ٠٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٩٣

بتاريخ ١٩٧٠-٠٥-١١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

يتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف و السب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

الطعن رقم ٠٦٤٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩

بتاريخ ٢٩-١١-١٩٧١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص و إسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل به و إستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى و ظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع و الظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج . فإن الحكم إذ إستخلص قصد التشهير بالمطعون ضده من إقحام الطاعن في شكاياته لوقائع مشينة يرجع عهدها إلى عام ١٩٣٠ مدفوعاً في ذلك بأحقاد شخصية ترجع إلى نزاع قديم بينهما ، و خلص إلى أن نية الطاعن قد إنصرفت من تعدد بلاغاته إلى ترديد فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها بما يحقق العلانية التي قصد منها التشهير بالمطعون ضده و ليس مجرد التبليغ أو الشكوى ، يكون قد دلل على سوء قصد الطاعن و توافر ركن العلانية بما يسوغ الإستدلال عليه و تنحسر به دعوى القصور في البيان .

الطعن رقم ٠٦٤٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩

بتاريخ ٢٩-١١-١٩٧١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

متى تحقق القصد الجنائي قبل الطاعن في جريمة القذف بما أثبتته الحكم عليه من قصد التشهير بالمطعون ضده فإنه لا يكون هناك محل للتحديث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ٢٩/١١/١٩٧١)

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١

بتاريخ ١٩٧٥-٠١-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جرمي سب و القذف

فقرة رقم : ١

من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين ، أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز و الآخر إنتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب . لما كان ذلك ، و كان ما أورده الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - لا يفيد سوى إفتراض علم الطاعنين بتداول الشهادتين و البلاغ الذي قدمه أولهم إلى لجنة تصفية الإقطاع بين أيدي الموظفين و كان هذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتماً و بطريق اللزوم أن الطاعنين إنتووا إذاعة ما هو ثابت في الشهادتين - فإن الحكم يكون قد خلا من إستظهار هذا القصد ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور المستوجب النقض . و الإعادة .

الطعن رقم ٢٢٨ . لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٤٢

بتاريخ ١٩٧٦-٠٥-٢٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جرمي سب و القذف

فقرة رقم : ١

إن القصد الجنائي في جريمة القذف و السب يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فمتى كانت الألفاظ دالة بذاتها على معاني السب و القذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها .

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٤

بتاريخ ١٩٧٧-٠١-٠٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها و هو ما لم يخطئ الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص و من ثم فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهينة من الطاعن - إلى التدليل على أنه كان يقصد بها الإهانة . لما كان ذلك و كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة انتقل إلى المركز أثر علمه - من شكوى قدمها محامى المحبوسين - بوجودهما فيه بصفة غير قانونية و بقيام الطاعن بحبسهما بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما ، و إن الإهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة و المحامى عن الطاعن - لما أن علم بأمر الشكوى و الإنتقال و بتولى وكيل النيابة دون إخباره تفتيش السجن - و ذلك أثناء قيام وكيل النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز و حضور المحامى الشاكي هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمة الإهانة - المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات ، ٩٨ من قانون المحاماة .

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦٥٤

بتاريخ ١٩٨٠-٠٥-٢١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

متى كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية و إستظهر الدليل على أن الطاعن قصد إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليه بما إستخلصه الحكم من أن الطاعن تعمد إرسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف و السب . و كان من المقرر أن إستظهار القصد الجنائي في جريمة القذف و السب علناً من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى و ظروفها دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع و الظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج فإن الحكم إذا إستخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علناً بالمجنى عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن و توافر ركن العلانية بما يسوغ الإستدلال عليه و تنحسر به دعوى القصور في التسبيب .

الطعن رقم ١٧٩ . لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩٣٤

بتاريخ ١٩٨١-١١-١٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الإختصاص و إسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للبليل منه .

الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٦٨

بتاريخ ١٩٨٢-٠٤-٠٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

من المقرر أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف و لخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير و التجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية - و لا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف بل يجب إدانته حتى و لو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥

بتاريخ ١٩٨٣-١١-٣٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٤

من المقرر أن إستظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علناً من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى و ظروفها ، دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع و الظروف ، لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج .

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥

بتاريخ ١٩٨٣-١١-٣٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٥

من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف و السب و الإهانة ، فلا محل للخوض في مسألة النية ، إلا في صورة ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عام ، ففي هذه الصورة إذا أفلح المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن ، بأن كان يبغى به الدفاع عن مصلحة عامة ، و إستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده إلى المجنى عليه ، فلا عقاب

عليه برغم ثبوت قصده الجنائي ، أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير و التجريح فالعقاب واجب و لو كان في إستطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى المجنى عليهم .

الطعن رقم ٠٠٥٣ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٤٠٣

بتاريخ ١٩٣٢-٠١-٠٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

لا مانع يمنع من إشتمال المقال الواحد و ما يتبعه من رسم و غيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة و أخرى يكون القصد منها التشهير . و للمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين و تقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . و لا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عداه و إلا لإستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب .

الطعن رقم ٠٠٦٦ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٤٦٩

بتاريخ ١٩٣٢-٠٣-١٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

إن حسن النية الذي يتطلبه القانون في جريمة الإهانة هو إعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي ينسبها لغيره ، و أن يكون قصده مما يقترفه من ذلك مصلحة البلاد لا مجرد التشهير .

الطعن رقم ٨٤٩ . لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ١٠٤

بتاريخ ١٩٣٣-٠١-٠٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة . و لا عبء بالبواعث .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣ ق ، جلسة ٢/١/١٩٣٣)

الطعن رقم ١٩٨٠ . لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ١٩٠

بتاريخ ١٩٣٣-٠٦-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو إحتقاره . و هذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها و مقذعة .

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣ ق ، جلسة ٥/٦/١٩٣٣)

الطعن رقم ٠٠٤٣ . لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٢٠

بتاريخ ١٩٣٣-١٢-١١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٣

يكفى لإثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون المطاعن الصادرة منه محشوة بالعبارات الشائنة و الألفاظ المقذعة ، فهذه لا تترك مجالاً لإفترض حسن النية عند مرسلها .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤ ق ، جلسة ١١/١٢/١٩٣٣)

الطعن رقم ٣٧٨ . لسنة ٤ . مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٧٤

بتاريخ ١٩٣٤-٠٣-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٣

القصد الجنائي في جرائم السب و الإهانة يعتبر متوفراً متى كانت ألفاظ السب و عبارات الإهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للناموس و الإعتبار .

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤ ق ، جلسة ٥/٣/١٩٣٤)

الطعن رقم ٣٧٩ . لسنة ٤ . مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٢٩٧

بتاريخ ١٩٣٤-٠٣-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته و أن يقصد به إلى المصلحة العامة ، لا إلى شفاء الضغائن و الأحقاد الشخصية .

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ ع صفحة رقم ٣٥٨

بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن قصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً ، وهذا الركن و إن كان يجب على النيابة طبقاً للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف ، إلا أن عبارات القذف قد تكون من الصراحة و الوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها و بأنها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابة و عندئذ يكون مبني هذه العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافي على قصد الجنائي ، فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلاً خاصاً على توفر هذا الركن . و لكن يبقى للمتهم حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال و إثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب .

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٥٥٧

بتاريخ ٢٢-٠٥-١٩٣٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكتفى بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف و هو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه أو إحتقاره عند الناس . و لا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقداً صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف

الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤١

بتاريخ ١٩٤٢-١٢-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

إن القصد الجنائي في جرائم القذف و السب و العيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف و السب و العيب ، و على المتهم في هذه الحالة عبء النفي ، و ليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن ، فإن ما تورده فيه عن الإدانة و أدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته ، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم ، و كان قضاؤه بذلك متضمناً توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، و لكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد و إنتفائه . و إذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية ، ثم قال ما مفاده إن هذا المتهم حين إرتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة إنفعال و ثورة نفسانية فجمع لسانه و زل بيانه و إنزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب ، فإنه يكون قد أخطأ . لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف و الملابسات التي ذكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ ، و كان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى ، حين رأت الإدانة ، أن تبين على مقتضى أى دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

(الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٢ ق ، جلسة ١٩٤٢/١٢/٧)

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٥

بتاريخ ١٩٤٣-٠٣-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ٤

إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ، و لكن كان هذا القصد مستفاداً من ذات عبارات القذف التى أوردها الحكم نقلاً عن المقالات التى نشرها المتهم فى حق المجنى عليه ، فإن هذا يكفى .

(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٢٢/٣/١٩٤٣)

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٢٥

بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٤٣

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن القصد الجنائي في جرائم العيب و السب و القذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها ، و لا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ .

الطعن رقم ٢٠٢ . لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٩٧

بتاريخ ١٦-٤-١٩٤٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب و القذف

فقرة رقم : ١

إذا كانت المحكمة قد إنتهت بناء على الإعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقذف قاض بالمحاكم المختلطة حين طبعاً بلاغهما المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة ، و أعطيا صورة منه إلى مستحق في الوقف الذي يديره المقذوف في حقه و وزعاه على مستشاري محكمة الإستئناف المختلطة و النائب العام ، إنما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنها بلاغهما إلى جهة الاختصاص و لم يقصدا نشرها على الملأ و إذاعتها ، و أن تلك النسخة التي سلمها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي أيضاً بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين و بطريقة سرية ، و بناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معرفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فإن المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٤ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٤٥)

الطعن رقم ١٤٧ . لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٨

بتاريخ ١٥-١-١٩٤٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

يكفي في إثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : " إن القصد الجنائي ثابت من نفس ألفاظ السب و مدلولها و من ظروف المناقشة التي صدرت فيها " ما دامت الألفاظ التي أثبت الحكم صدورها من المتهم هي في ذاتها مما يחדش الشرف و الإعتبار و يحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٥/١/١٩٤٥)

الطعن رقم ٢٩٧ . لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٢٦

بتاريخ ٢٩-١-١٩٤٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن قول المجنى عليه " يا معرض " تتضمن الطعن في عرضه . و جهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف و الإعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . و لا يغير من ذلك أنه كان ثملاً ، ما دام هو لم يكن فاقد الشعور و الإختيار في عمله ، و لم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٤٥)

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٩٩

بتاريخ ١١-١١-١٩٤٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن حسن النية المشترط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديراً كافياً و إعتماده في تصرفه فيها على أسباب معقولة . و لقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة الحقانية على المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق " المادة ٣٠٢ الحالية " حين قالت : " و يلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية و أن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً " . و ليست هذه الإشارة إلا تطبيقاً لقاعدة إعتمادها قانون العقوبات في المادة ٦٣ الواردة في باب الأحكام العامة و التي أوجبت على الموظف ، لكي يدرك عن نفسه مسئولية جريمة إرتكها بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما إعتقد أن إجراءه من إختصاصه ، أن يثبت لبيان حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت و التحري ، و أنه كان يعتد مشروعيته ، و أن إعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة . و قد ذكرت تعليقات وزارة الحقانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي عرف حسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله " لا يقال عن شئ إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدق بغير التثبت أو الإلتفات الواجب " . هذا و لقد أوجب المشرع ، فضلاً عن ذلك ، على القاذف الذي يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف في حقه ، فدل بذلك على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة

في جوهره واقعة واقعة ، و أنه لا يكفى القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل .

الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٨٥

بتاريخ ١٧-٠٦-١٩٤٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص و إدلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن إعتباره قذفاً علنياً إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير بالمشكو للنيل منه .

(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ١٦ ق ، جلسة ١٩٤٦/٦/١٧)

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٣١١

بتاريخ ١١-٠٣-١٩٤٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إذا كان كل ما قاله الحكم للتدليل على توافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاة إحدى الدوائر بإحدى المحاكم و إهانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو أنه قدم شكويين إحداها لوزير العدل و الأخرى لرئيس محكمة و أن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدماً بأن هاتين الشكويين ستنداولان بحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين ، و

قد تمت الإذاعة بالفعل إذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسله إليه إلى النيابة العمومية ، فهذا لا يسوغ القول بتوفر قصد الإذاعة ، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين ، و هي المرسله بالإسم الشخصى لوزير العدل ، قد إطلع عليها غير من أرسلت إليه ، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة العرائض التى ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها ، أما تمام الإذاعة فعلاً فقد رتبته الحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية ، و إذ كانت هذه الإحالة هي - كما جاء بالحكم - بقصد إتخاذ الإجراءات التأديبية و القضائية ضد المتهم لما إشتملت عليه العريضة من طعن فى رجال القضاء ، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى إليه حين بعث بالعريضة ، فإن هذا من الحكم يكون غير سديد .

الطعن رقم ٠٧٧٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٣٣٦

بتاريخ ١٢-٠٥-١٩٤٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائى فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

إذا كانت العبارات المسندة إلى المتهم هي قوله " نريد حكومة تقول إنها أتت بأمر الشعب لا بأمر الملك . نريد ملكاً يعتز بالشعب و الشعب يعتز به ، و ما هذا الملك إلا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطانته " و إستخلصت المحكمة توافر القصد الجنائى لدى المتهم فى جريمة العيب التى تتكون من هذه العبارات من جهره بها مع علمه حتماً بمعناها لأنها من إنشائه فذلك منها سائغ .

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٣٧٦

بتاريخ ١٤-١٠-١٩٤٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائى فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

متى كانت المحكمة قد إستنتجت من ألفاظ الهتاف و الظروف التى صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، و كان هذا الإستنتاج سائغاً تحتمله ألفاظ الهتاف و وقت حصوله و مكانه ، فلا يغير من ذلك قوله إنه كان حسن النية فيما هتف به لأن غرضه منه لم يكن إلا الإلتماس من الملك أن يستعمل حقه الدستورى فى إسقاط الوزارة و إبدالها بغيرها .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ١٧ ق ، جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤)

الطعن رقم ٠٠٥٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦١٢

بتاريخ ١٩٤٨-٠٦-١٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معانى السب و القذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التى دفعته لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق فى القذف و السب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات الشائنة عالمياً بمعناها .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٤٨/٦/١٥)

الطعن رقم ٠٠٥٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦١٣

بتاريخ ١٩٤٨-٠٦-١٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي فى جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

النقد لا يخرج عن كونه قذفاً متى إشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله . و لا يجدى المتهم أن تكون العبارات التى أسند فيها إلى المجنى عليه أموراً لو صحت لأوجبت عقابه قانوناً أو إحتقاره عند أهل وطنه قد سيقى على سبيل الفرض لا

على أنها حقيقة ، فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كان نقداً مباحاً إلا إذا أثبت حسن نيته و قدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٥/٦/١٩٤٨)

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ ع صفحة رقم ٧٢٨

بتاريخ ١٩٤٩-٠١-٠٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

متى كان الحكم متضمناً ما يفيد أن المتهم كان فيما نسبته إلى المجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا عقاب عليه فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة قاسية .

(الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ١٨ ق ، جلسة ٤/١/١٩٤٩)

الطعن رقم ٧٤٩ . لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم ٢٧٢

بتاريخ ١٩٣١-٠٣-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

يحق توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ ع متى كانت جريمة السب متوافرة الأركان في المقالات التي ينشرها المتهم في جريدته طعنًا على آخر . ولا عبرة بما يدعيه من حسن النية و أنه كصحافي له حق النقد ، ما دام أن الألفاظ في ذاتها هي

مما يחדش الناموس و الإعتبار و تحط من قدر المجنى عليه و لم يكن المجنى عليه من الرجال العموميين الذين خصصوا أنفسهم للخدمة العامة . على أن نقد الرجال العموميين نفسه لا يباح فيه الخروج على محارم القانون بإستعمال السباب و الشتائم .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٩٣١/٣/١٩)

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٨١

بتاريخ ١٥-٠٤-١٩٧٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٣

من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز و الآخر إنتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب ، و إذ كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريراً لقضائه بالبراءة و برفض الدعوى - من إنتفاء قصد الإضرار بالطاعن و تخلف ركن العلانية - على ما سلف بيانه سائغاً و يؤدي إلى ما رتبته عليه و ينبئ عن إلمام المحكمة بالدعوى و ظرفها عن بصر و بصيرة ، فإن كل ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى و إستنباط معتقدها و هو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٩٧٩/٤/١٥)

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٤٣

بتاريخ ٢٧-٠٤-١٩٨٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ١

من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف و السب و الإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

الطعن رقم ٣٢١ . لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٠

بتاريخ ١٩٦١-٠٥-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٢

القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التى وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة تمسها في سمعتها و تستلزم عقابها ، و لا على المحكمة إن هى لم تتحدث عن قصد الإذاعة على إستقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التى إستظهرها الحكم بأدلة سائغة .

(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٩٦١/٥/٢٢)

الطعن رقم ٤٥٣١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٩

بتاريخ ١٩٨٧-٠٣-٢٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم : ٤

من المقرر أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف و هو عالم أنها لو كانت صادقة لا وجبت عقاب المقدوف حقه أو إحتقاره عند الناس و لا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقداً صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف .

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١١٦

بتاريخ ١٩٨٨-١١-٢٤

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: القصد الجنائي في جريمة السب و القذف

فقرة رقم: ٢

إنه يجب لتوافر ركن العلانية في هذه الجريمة - القذف أن - يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٣٨

بتاريخ ١٩٥٦-٠٢-٠٦

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

فقرة رقم: ٢

لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع إستدلالات من مأمورى الضبط القضائى .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٩٥٦/٢/٦)

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢١٥

بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٦٨

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

فقرة رقم ٢:

إذا كان البين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن - أن المحضر رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٣ إداري بندر المنيا قد أرفقت به شكاويان من المتهم في حق المجنى عليها إحداهما بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٣ والثانية في ١٦/٧/١٩٦٣ و قدما لمأمور بندر المنيا ولأمر مركز أبي قرقاص على التوالي وقد سئلت المجنى عليها في الشكاوى الأولى بتاريخ ١/٥/١٩٦٣ وأمرت النيابة بحفظها إدارياً في ٢٣/٥/١٩٦٣ وأما الشكاوى الثانية المؤرخة ١٦/٧/١٩٦٣ فأرفقت دون أى إجراء فيها وقد حوت الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي و هو في صدد بيانه لواقعة الدعوى التي دين الطاعن عن وقائع القذف التي تضمنتها و كانت الدعوى المباشرة التي أقامتها المدعية بالحق المدنى التي أعلنت في ٢٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكاوى الأولى المؤرخة ٢٨/٤/١٩٦٧ لمضى ثلاثة أشهر على تاريخ علم المجنى عليها بالجريمة و مرتكبها ، إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكاوى الثانية المؤرخة ١٦/٧/١٩٦٣ من وقائع القذف التي لم تسأل فيها المجنى عليها بل أرفقت بالشكاوى الأولى بعد حفظها ، ذلك بأن علم المجنى عليها بجريمة القذف الواقعة عليها في هذه الشكاوى و مرتكبها لا يقوم في حقاها إلا من تاريخ إفتتاح صحيفة الدعوى ، فإن قضاء الحكم يكون عمولاً على وقائع القذف التي تضمنتها الشكاوى الثانية و يكون ما يثيره المتهم من أن الدعوى غير مقبولة لمعنى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة و مرتكبها على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٣/٢/١٩٦٨)

حالات الاعفاء في جريمة القذف والسب

الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٤٩٣

بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٩١

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: حالات الاعفاء في جريمة القذف والسب

فقرة رقم: ١

لما كان صحيحاً أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي وجهت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، و أن الفصل في ذلك متروك لمحكمة الموضوع إلا أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه و إن أورد نقلاً عن صحيفة الإدعاء المباشر في الدعوى أن موضوع الدعوى المدنية التي قدم فيها الطاعن مذكرة الدفاع التي تضمنت عبارات القذف هو إثبات علاقة إجارية و طلب تحرير عقد إيجار إلا أنه لم يبين سياق القول الذي إشتهل على العبارات تلك و مدى إتصالها بالنزاع المطروح و القدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى تضح من ذلك وجه إستخلاص الحكم أن عبارات القذف ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٣/٣/١٩٩١)

ركن العلانية في جريمة السب والقذف

الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٠٣٨

بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٩١

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: ركن العلانية في جريمة السب والقذف

فقرة رقم: ٢

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه و المكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، و إستدل على توافر ركن العلانية بما ينتجه مستنداً مما حصله من أقوال الشهود بما مؤداه أن - الطاعنين قد عمدا إلى إذاعة و إعلان الوقائع التي أسندها إلى المطعون ضدهما بين العديد من الأشخاص و بوسائل مختلفة في أماكن متعددة منها قسم الشرطة و أحد الملاهي و في الطريق العام و بالإتصال الهاتفي و عرض " شريط فيديو " و هو ما يكفي للتدليل على توافر أركان العلانية ذلك أن طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر ، فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ررد عبارات القذف أمام عدة شهود و في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه و تم له ما أراد من إستقاضة الخبر و ذيوعه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه يكون قد إستظهر توافر ركن العلانية كما هو معرف به في القانون ، و يكون منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير قويم .

عقوبة جريمة القذف

الطعن رقم ٣٣٨ . لسنة ٢٠ مكتب في ٠١ صفحة رقم ٦٧٦

بتاريخ ١٩٥٠-٠٥-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة القذف

فقرة رقم : ١

متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على المتهم بالقذف في حق المدعى بالحقوق المدنية علناً فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القانون التي تنص على العقاب على الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها ، و لا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها لم تلفته إلى هذا التصحيح ما دام أن وصف التهمة التي أدين فيها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه ، و لم تسند إليه المحكمة وقائع جديدة .

قذف في حق موظف عام

الطعن رقم ٤٨٧ . لسنة ٢٢ مكتب فني ٠٣ صفحة رقم ١٠٠٣

بتاريخ ١٩٥٢-٠٥-٢٦

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ١

متى كانت جريمة القذف التي أثبتها الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام

و بسبب أداء وظيفته ، و بطريق النشر في إحدى الجرائد ، فإنه لا يجوز طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن تقل الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من هذا القانون . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمعاقبته بغرامة قدرها أربعون جنماً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٦/٥/١٩٥٢)

الطعن رقم ٠٠٣٦ . لسنة ٢٥ مكتب فني ٠٦ صفحة رقم ٦٨٨

بتاريخ ١٩٥٥-٠٣-٢١

الموضوع: سب و قذف

الموضوع الفرعي: قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ٢

إن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه .

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ٠٨ صفحة رقم ١٢٢

بتاريخ ١٩٥٧-٠٢-٠٥

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ١

يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً و سباً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية عن إعتقاد بصحة وقائع القذف و لخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القذف سئ النية ، و لا يقصد من طعنه إلا التشهير و التجريح شفاء لضغائن و أحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، و تجب إدانته و لو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٦

بتاريخ ١٩٦٦-٠٢-٠٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ٣

إستقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن سلامة نية أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف و لخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير و التجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، و لا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

الطعن رقم ٤٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٨١

بتاريخ ١٩٨٢-٠٥-١١

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ١

إن حسن النية الذي إشتراط القانون توافره لدى القاذف تبريراً لطعنه في أعمال الموظفين لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الوقائع المسندة إلى الموظف العمومي ، فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يجديهِ الإحتجاج بحسن نيته .

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٦

بتاريخ ١٩٣٩-٠٥-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ١

يشتراط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف و لخدمة المصلحة العامة . فإذا كان القاذف سئ النية و لا يقصد من طعنه إلا شفاء ضغائن و أحقاد شخصية ، فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، و تجب إدانته حتى و لو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٩ ق ، جلسة ٢٢/٥/١٩٣٩)

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧

بتاريخ ١٩٣٩-٠٥-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ٢

إن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد إستثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابة العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط : [الأول] أن يكون الطعن حاصلاً بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الإعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها . [و الثانى] ألا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . [و الثالث] أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع و نجا الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض و يحق العقاب .

الطعن رقم ٦٧٢ . لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ ع صفحة رقم ٧٢٦

بتاريخ ١٩٤٩-٠١-٠٤

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ١

متى كانت عبارة القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة شرف المجنى عليه و إعتبره بالقصد الجنائي يعتبر متوافقاً في حق قائلها . و يكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة بإثبات أمرين : أولهما صحة جميع الوقائع التى أقام عليها المتهم عبارات قذفه ، و ثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه إلى الخير ليلاده و لم يقصد التشهير بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٤٩/١/٤)

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب فى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨

بتاريخ ١٩٦٩-٠٤-٠٧

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام

فقرة رقم : ٣

من المقرر أنه يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادراً عن حسن نية أي عن إعتقاد بصحة وقائع القذف ، و لخدمة لمصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سئ النية و لا يقصد من طعنه إلا التشهير و التجريح شفاء لضغائن و أحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف و تجب إدانته و لو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

ما لا يؤثر في قيام الجريمة

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ١٩ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٦٥٧

بتاريخ ١٧-٠٥-١٩٥٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٣

ليس للمتهم أن يتضرر من إعتبار المحكمة المقال محل الاتهام قذفاً في حين أنه سب ما دامت المحكمة قد لفتت نظره إلى الدفاع على أساس تهمة السب ، و العقوبة التي قضت بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة السب العلني .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ١٩ ق ، جلسة ١٩٥٠/٥/١٧)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٠١ صفحة رقم ٦٧٦

بتاريخ ٢٢-٠٥-١٩٥٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٢

ما دام المتهم لم يدفع بأن القذف الذى صدر منه كان بحسن نية متعلقاً بوظيفة المجنى عليه و طلب إثباته ، بل كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه ، فلا يجوز له أن ينعى على المحكمة أنها لم تتح له فرصة إثبات وقائعه .

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٢٦٩

بتاريخ ١٩٥٢-١٢-٢٢

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ١

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتى القذف و البلاغ الكاذب تطبيقاً للمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، و قضت عليه بعقوبة واحدة هى غرامة قدرها عشرون جنهماً تطبيقاً للمادة ٣٢ لإرتباط الجريمتين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الإستئنافية للأسباب التى ساقتها براءته من تهمة البلاغ الكاذب و قضت بتأييد الحكم المستأنف فى العقوبة و التعويض - متى كان ذلك

و كانت العقوبة التى قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هى الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة القذف التى دانه بها الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن على الحكم بالنسبة للدعوى العمومية بسبب إستبقائه للعقوبة كما هى يكون على غير

أساس ، غير أنه لما كان الحكم الابتدائى قد قضى بمبلغ عشرين جنهماً تعويضاً للمدعى بالحق المدنى عن جريمتى القذف و البلاغ الكاذب ، و كان الحكم إذ قضى بالبراءة فى تهمة البلاغ الكاذب قد قضى فى نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض و لا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للمدعى بالحق المدنى عن القذف وحده رغم عدم إستئنافه بشأنه أو أنه يشمل تعويضاً للمدعى بالحق المدنى عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة الطاعن منها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان فى الدعوى المدنية مما يعيبه و يستوجب نقضه بالنسبة لها .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٤٨

بتاريخ ١٩٥٩-٠٣-٢٤

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم: ٤

متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، و في هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣٠٠٠ صفحة رقم ١٤٠

بتاريخ ١٩٣٣-٠٢-٢٧

الموضوع: سب وقذف

الموضوع الفرعي: ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم: ٣

لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهيئة التي إستعملها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣ ق ، جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧)

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤٠٠٠ صفحة رقم ٥٨٩

بتاريخ ١٩٣٩-١٠-٣٠

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٢

إن جريمة القذف و السب العلني لا يتأثر قيامهما قانوناً بإعتذار الجاني بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بعامل من عوامل الإستفزاز صدر من المجنى عليه أو غيره ، لأن في نص القانون على إعتبار ذلك عذراً مانعاً من العقاب من مخالفة السب غير العلني المنطبق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، مع عدم إirاده لهذا النص في جنحتي القذف و السب العلني ما يدل على أنه لم ير الإعتداد فيهما بهذا العذر .

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٩ ق ، جلسة ٣٠/١٠/١٩٣٩)

الطعن رقم ١٠٤٦ . لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٤٠

بتاريخ ١٩٤٣-٠٤-١٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٢

إن القانون لا يعد الإستفزاز عذراً معفياً من العقاب في جريمة القذف و السب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق ، جلسة ١٩/٤/١٩٤٣)

الطعن رقم ١٠١٥ . لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٨٢

بتاريخ ١٩٤٤-٠٥-٠٨

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ١

إن جنحة السب العلني من الجنج التي تختص محكمة المركز بنظرها و الحكم فيها ، طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم المراكز . و ليس في هذا القانون ما يخرج السب عن اختصاصها إذا كان قد تضمن طعناً في الأعراض . و مع ذلك فلا مصلحة للمتهم من وراء الطعن في الحكم لهذا السبب . لأن محكمة المركز ، بمقتضى قانون إنشائها ، ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد على عشرة جنيهات مهما كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون ، بينما المحكمة الجزئية غير مقيدة بمثل هذا القيد . كما ليس له أن يعترض بأنه حرم من ضمانه قررها القانون لمصلحته أو من درجة من درجات التقاضي . لأن الذي يقوم بالعمل في محكمة المركز هو قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي يندبه وزير العدل لهذا الغرض ، و لهذه المحكمة في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضى الجزئى فيما عدا الحكم بما يزيد على العقوبة السابق ذكرها .

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٩٩

بتاريخ ١١-١١-١٩٤٦

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٢

إن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، و هو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم . و يكفي أن يكون الشارع قد ضبطه و أرشده إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة الإتيان في مناسبة أخرى .

(الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ ق ، جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨

بتاريخ ٧-٤-١٩٦٩

الموضوع : سب و قذف

الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة

فقرة رقم : ٢

يشترط القانون لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العمومي أو من في حكمه إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها و أنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف و يده خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً ، فهذا ما لا يجيزه القانون . و متى كان ما يثيره الطاعنون من أنهم أثبتوا صحة ما قذفوا به المطعون ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الإتحاد الاشتراكي العربي و من مجلس المحافظة ، و حل الجمعية التعاونية ، و من تقديم المطعون ضده للمحاكمة بجريمة حيازة أطياف زراعية تزيد عن القدر المسموح به قانوناً ، مردوداً بأن الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، و قد خلص الحكم المطعون فيه إلى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف و دلت على ذلك تدليلاً سائغاً و سليماً ، فإن دعوى الطاعنين في هذا الشأن لا يعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض

الدكتور
المحامي
مستشارون